المقتطف

الجزء الثالث من المجلد الثاني عشر بعد المئة

١ مارس سنة ١٩٤٨ — ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٦٧

معاجم اللغة العربية

بين المعجم اللغوي التاريخي والمعجم الكبير

شرع مجمعنا الموقَّر، مجمع فؤاد الأول للغة العربية، يضع القواعد لإعداد القاموس الجديد أو المعجم الكبير، ووضع هذا العمل اللغوي العلمي قواعد صعبة للاستفادة حسبما يلائم عضو المجمع بتكميم من جنسه على ما تقتضيه أو تقترحه لجنة المعجم، وتكون هذه القواعد نموذجاً يجري عليه تأليف ذلك المعجم. وعُرض النموذج على مؤتمر المجمع في جلسته المنعقدة في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨، وجرت في النموذج مناقشة لا بدّ لنا من أن نلخّص هنا أهم ما دار فيها، فإنا بذلك إنما نؤرخ لعمل ذي بال، ونسجّل لهذا العصر اجتهاداً جديداً في تاريخنا القومي.

الملاحظة الأولى

إلاحظ في هذا النموذج ذكر علاقة الكلمات العربية بأصول سامية أو غير سامية بلغة أجنبية، وهذا معجم عربي وليس بحثاً علمياً في أصول اللغات وعلاقاتها. والملاحظ كذلك أنه ذكرت كلتا «تمأره» و«يثمّره»، وقيل أنهما كلمتان من موضعين ولم يتبيّن كلام أيّ هذين هو. وجاء في النموذج ضبط حُمُور بضم الحاء والصحة الفتح [1] أه

---

(١) الأستاذ السيد محمد كرد علي

بل والأحظ فوق ذلك أنه ذكر لمادة « مأبر » : « موضع » لا أكثر ، وكذلك « مِئْبَر » : فهو « موضع » : ص ٥ ، فأين هما الموضعان : أفي السماء أم في الأرض أم في الفضاء الواقع بينهما ؟ وما الذي يفيده قارىء الأدب او قارىء نصوص الأدب من هذا ؟

أما ذكر الأصول السَّامية فتقليد صرف للأوربيين إذ يذكرون في معاجمهم الأصول اليونانية أو اللاَّطينيَّة التي يأخذون منها مفردات الألفاظ . ولا بأس مطلقاً من أن نجري على هذا التقليد فهو سنة حسنة ودرس فقهي في اللغة أراه ضروريًّا . غير أنه في هذا النموذج لم يستوف شرطاً أساسيًّا من شأنه أن يجعل هذا التقليد ذا فائدة فقهية . فيجب أوّل شيء أن توضع علامات خاصَّة ، لا على الرَّسم اللاَّطيني للحرف ، ولكن على الرسم العَرَبيّ تعين قارىء العربية على معرفة النَّبْر وخفّية الصوت والاشباع والمدّ والقصر والغَنّ والإدغام وما الى ذلك . وأقل ما في ذلك من فائدة أنه يعيننا على درس اللهجات والأصوات .

أمَّا إذا لم نرع ذلك فلم يعسر لمن يريد أن يتفقّه في أصول اللغة العربية من فائدة يجنيها من إثبات هذه الأصول . بل إنَّ إثبات هذه الأصول تظل في المعجم مادَّة قليلة الغَنَاء زورة الفائدة

كذلك رسمت بعض هذه الأصول بطريقة عجيبة . فمثلاً (ص ٤) تجد الرسم الآتي :

« الاكديه : ص (Abar — أبَرُ) : رصاص » اه . والرسم بالحرف اللاطيني ينطق « أبار » لا أبَرُ : فما فائدة الحرف اللاطيني هنا إذَن ؟ وجاء بعد ذلك :

« الارامية : ص (abbara : abara = أبّارا — أبَارا) : رصاص . اه . وقد وضع على الحرف « a » في الكلمتين ما يشبه الفتحة ليفيد المدّ الذي هو مكان الألف في العربيَّة . ولكنّ هذه « الفتحة » لا تدل على خروج الصوت ، وإنما هي تدل على المدّ لا أكثر . فهل كان الآراميّ ينطق أبَارا وأبّارا كما ننطقها نحن أهل العربية ؟ إذا لم يدلنا الرسم اللاَّطيني أو العربي على ذلك ، فما هي إذن الحكمة في إثباتهما ؟ فاذا انتقلنا الى العبرية وجدنا صانع هذا النموذج يقول :

« ويلاحظ أن الرصاص في العبرية (operet : عوفيرت) وفي الآرمية (keper ـ كپر)

ولا يعرف وطن هذه الكلمة الأصلي . اهـ . فأين eberet من هوفيرت وأين kaper من كبر؟ وقد أثبتت « كبر » غير مشكولة بل أغفل شكلها عمداً إذ كيف تنطق kapar في العربية ؟ ولا شك في أن هذا ومثله يجعل من هذا المعجم مسخاً جديداً تنظر اليه مظان المتنا الطيبة نظر الحسناء إذا ولدت هرة مفوّعة .

الملاحظة الثانية

(١) « جاء في النموذج أعلام جغرافية وأخرى تاريخية ذكرت في موضعها من المادتين اللغويتين . فهل ترون أن يجري على ذلك أو يجرى على طريقة لاروس وغيره من المعجمات الأجنبية إذ تخصص قسماً للاعلام الجغرافية وقسماً آخر لاعلام التاريخ ؟ »[1]

(٢) ردّ على الملاحظة السابقة .

« إننا لا نضع في المعجم كل أعلام الجغرافية والتاريخ . ولكننا نقتصر من ذلك على أمهات الأعلام التي تصوّد قارىء الأدب العربيّ قراءتها في المعجمات ، وهي الأعلام التي يرد ذكرها في نصوص الأدب الرئيسية » [2] . اهـ

(٣) « رأيي في مسألة الأعلام أن تثبت منها ما له صلة باللغة اللغوية ، فنحو نبات و معجم اللغة اسم ابراهيم ومحمد لا يعنينا من حيث . ولكن نعني من ذلك دلالة اللفظ اللغوي واشتقاقه » [3]

والحق الذي لا محيص عنه ولا فرار منه أن هذا الأسلوب الذي جرت عليه المعجمات القديمة احتياطاً من غير أن نتبع ما جرت عليه أيّة حكمة لغوية أو نفسية . فإذا كان ما يحتاج اليه على رأي الأستاذ المقصود أن يذكر بعض الأحياء استشهاداً بها على اشتقاق أو غيره فطلق اسم يكفي ، ولكن ما هي الحكمة في أن نقول مثلاً

« ابن الأبّار ، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي أبو عبد الله ، مؤرخ أديب (٦٥٨ هـ) » اهـ . ونحن نرى أن هذه الطريقة قد حملت أصحاب هذا المعجم على التورط في ذكر أسماء بدأت بحرف خ : لأن في سلسلتها لفظة « ابن الأبّار » ذكرت

« عصمة بن أُبَيْر الشَّيباني ، تيم الرَّباب ، له وقائع ، وقاتل في الردة مؤمناً ، وغ وَيف

(١) أحمد لطفي السيد باشا (٢) طه حسين (٣) الأستاذ المقدم

ابن الاسبط بن أُبَيْر الدّيلي ، أسلم عام الحديبية ، واستخلف في عمرة القضاء » . وما كان ليذكر في المادة غير أُبَيْر التيمي ، وأُبَيْر الديلي ، ان كان ذكرهما أية فائدة على الاطلاق .

أيصح مثلاً اذا ذكرت كلمة : Bridge في معجم انجليزي أن يذكر معها مستر Thewebridge أو Shoebridge ومستر Bridgewater ومستر Bridge ، وإذا ذكرت كلمة : Bird ذكر معها مستر Byrde ومستر Baird وان احدهما قتل في حروب كذا والآخر تآمر على الملك فلان مثلاً ؟

مهما يكن من أمر ذلك فان ذكر الاعلام جغرافية كانت أم اسماء رجال أو نساء لا فائدة فيه مطلقاً بل هو حشو لا تهضمه معدة في القرن العشرين . وانما موضع ذلك موسوعات الاعلام اذا أردنا أن يكون لنا موسوعات أعلام تجري على أسلوب كتابة السير مختصرة أو مفصلة .

الملاحظة الثالثة

«وجهت ملاحظة أرجو أن يبت في شأنها : هل نذكر الاصول السامية للكلمات ؟ أنا أعتقد أن ذلك ضروري لأن المعجم للعلماء ، ولابدّ من ذكر صلة الكلمات بأصولها وسوف لا افصل في اشتقاق الكلمة فأنزل إن أصلها آكادي أو عبري أو غير ذلك . ولكني إذا لمحت تشابهاً في اللفظ في المعنى بين المادة العربية وبين مادة أخرى في احدى اللغات السامية ، فاني أسجل هذا التشابه غير مكتفٍ بالاشتراك اللفظي المجرّد ، بل لابدّ من الاتحاد في المعنى» (١)

(٢) «يلزم التحري في هذا الأمر خشية الوقوع فيما ليس بصحيح . فقد نجد اشتراكاً بين كلمة عربية وأخرى أكادية أو عبرية أو غير ذلك ، فنحسب أن الكلمة عربية مستقاة من ذلك الأصل ، على حين أن اللغة السامية تكون قد استخدمت هذه الكلمة استخداماً متأخراً في التاريخ عن وجود الكلمة في اللغة العربية» (٢)

(٣) « تحديد الأسبقية في نسبة الكلمات يحتاج الى موازنة دقيقة لتطور الكلمات وتجدد معانيها (٣)» .

(١) طه حسين (٢) احمد امين (٣) الاستاذ العقاد

حسن كل ذلك ، ولكن قليلاً من أنعام النظر يخرجنا من هذه المناقشة بأشياء كثيرة لها أثر كبير في تكييف هذا المعجم العجيب .

تكلمت من قبل في الفائدة التي يتوقعها اللغوي من ذكر العلاقة بين الكلمات العربية وأصولها السامية . ولكن بأي دستور نعرف أن العبرية مثلاً هي الأصل للحرف العربي وان الحرف العربي لم يكن أصلاً للحرف العبري ؟ واذا استطعنا أن نقول مثلاً إن معنى حقيقيًا لحرف عبري هو الأصل في المعنى الحقيقي للحرف العربي الذي يشابهه في الرسم ، فما قولنا في المجازات ؟ أيقتضي تشابه المعاني المجازية في مادة من المواد ، أن يكون لكل مجاز عربي أصل سامي أخذ منه ، أو أن نعكس فنقول انه لزاماً أن يكون لكل مجاز عبري أو أكادي أو غيره أصل عربي نقل عنه ، أم نذهب الى أن المجاز في اللغة طريق للتوسع فيها تشترك في استخدامه الأذواق للتعبير عن مختلف المعاني التي تطرأ على الذهن ؟ ماذا نعمل في كل ذلك ، وما هو الدستور العلمي الذي نجري عليه ؟ والواقع أن وضع دستور علمي لمثل هذه البحوث الفقهية من أشق الأمور ، ان لم يكن متعذراً كل التعذر .

على أن بين حروف عربية وأخرى انجليزية تشابهاً في الجرس وفي المعنى ، فهل نستطيع أن نقول ان احدى اللغتين أخذت عن صاحبتها ، وأيتهما أعطت وأيتهما أخذت ؟ خذ مثلاً كلمة جريمة crime ، وطويل tall وغير ذلك كثير ، فهل أخذت اللغات السامية من الاندوجرمانية أم أخذت هذه من تلك ؟

أما إذا كانت العمدة على التشابه في الجرس والاقتراب في المعنى هي مجال الدستور العلمي لمثل هذه البحوث ، فأخلق به من دستور لا يسع أن تدعى إن بينه وبين العلم أدنى آصرة . وإذن يكون الأخذ بهذه الطريقة عبث لا يفيد منه العلماء أو المشتغلون وإنما يفيد منه تجار الحبر والورق وصناع الحروف وأصحاب المطابع ، لأن كل تضخم في المعجم من هذه الناحية صوف لا يستفيد به غير هؤلاء .

* * *

هنالك في ما نقلنا عن الأستاذ احمد أمين والأستاذ العقاد لفتة الى جوهر الموضوع . ذلك بأن تحديد الأسبقية في نسبة الكلمات يحتاج فعلاً الى موازنة دقيقة ومراقبة لتطور

الكلمات وتجده معانيها بطريق المجاز . ولكن اذا استطعنا أن نتقصى تاريخ تطور الحرف في اللغة العربية ، فهل نستطيع أن نتقصى تاريخ تطوره في السامّيات كلها ، لنعرف أيها سبق باستعماله ؟ هذا من أشق الأشياء بل إنه متعذر . فقد عاشت العربية وماتت أكثر أخواتها السامّيات ، وتقدمت العربية في خلال خمسة عشر قرناً وأصيبت اخواتها بالجمود ، مما يجعل الطمع في مقارنتهن هذا القبيل مستحيلة استحالة ماديّة .

ولكن هذه الغاية إنما ترشدنا الى حقيقة واقعة هي أن مجمع اللغة يحاول بوضع هذا المعجم الفرار من وضع معجم لغوي تاريخي على النمط الذي اتجاه الانجليز في وضع معجم اكسفورد والنمط الذي يجري عليه الفرنسيون الآن في وضع معجم لغوي تاريخي لهم . ولكن الواقع أنه لو وضع المجمع ألف قاموس وقاموس ، فلا فرار له من مواجهة الصعوبة التي يهرب منها ، صعوبة العمل على وضع معجم لغوي تاريخي يجمع شتات اللغة ويصبح ديواناً لآدابها .

لقد سلكت الطريقة التي يرد المجمع أن يجري عليها ، وعلى أساسها وضع هذا النموذج. أماتتها الطريقة التاريخية وأماتها اللغويون والمعجميون في جميع انحاء كرة الأرض . ولكننا نريد أن نحييها . نريد أن نحيي طريقة تعتمد على جمع ما في المعاجم القديمة بتعريفاتها القديمة ، وأن نضع لها ترتيباً حديثاً ولكنه خطأ ، لنقول أننا وضعنا معجماً كبيراً ، أشرف عليه فلان وفلان من العلماء ، وساعد فيه علاّن وعلاّن من اللغويين . مهما يكن من أمر ذلك فالمجمع برسومه الأصلي الذي قضى بتكوينه ، مكلف بوضع معجم لغوي تاريخي . ورحم الله من أشار بوضع هذا النص في المرسوم فقد عرف داء اللغة العربية ووصف لها الدواء .

ما هي الفائدة التي تعود على اللغة اذا نحن جمعنا مواد المعاجم القديمة بتعريفاتها ، وأضفناها أو زدنا فيها فساداً بوضع جديد لا تفرد أية طريقة علمية ، وهجرنا ما تتضمن كتب الأدب والتاريخ والفقه والعلوم والفنون التي كتبت باللغة العربية في فترة لا تقل تجاوزاً عن عشرة قرون من الزمان ؟ أنكون قد وضعنا قاموساً أم نكون قد عبثنا فأخذنا القديم وخلعنا عنه رداءه أصفر لنلبسه رداء أحمر ؟

* * *

نظرة واحدة ، بل نظرة عابرة في هذا النموذج الذي بين يدينا ، تدل قاطع الدلالة على ان المجمع هكذا يعمل . فقد ذكر لمادة « أجر » ثلاثة معان أصلية ، وذكر لمادة « أجر » أربعة ؟ وهذا غير ما سيأتي من المعاني . فهل هذه المعاني جميعها حقيقية ، أم ان منها ما هو مجاز ؟ الحق ان النموذج لا يعرفنا شيئاً من ذلك . فاذا اعتبرت معان حقيقية ، كان هذا منتهى العبث ، لان اللفظ لا يولد وله أكثر من معنى حقيقي واحد . تلك سنة الخلق في حروف كل لغة من لغات العالم . واذا اعتبرت مجازات فماذا كان المعنى الحقيقي التي عنه تفرعت ؟

قد يتفق أن نعجز عن معرفة المعنى الحقيقي لحرف من الحروف . فقد يتفق أن يكون هذا المعنى قد مات ، وحل محله مجاز . ولكن لا بدّ من أن نعتبر لكل حرف معنى هو المعنى الحقيقي ، ومنه تتفرع المجازات . وهذا لا يمكن استنباطه إلاّ بالطريقة التاريخية التي أشار اليها الاستاذان احمد أمين والعقاد . إن اشارتيهما لتقولان بأفصح لسان : « أيها المجمعيون عليكم بالطريقة التاريخية لتتقصوا أصل اللغة » .

أضف الى ذلك بعض تعريفات تورّط فيها واضع هذا النموذج إذ عرّف بعض المعاني بألفاظ غريبة بل بنفس الالفاظ التي وردت في المعاجم القديمة ، فكان ذلك أعجب ما في هذا النموذج من أعاجيب .

جاء في الصفحة الأولى العبارة الآتية :

« وذلك انها لا تؤبر الاّ بعد ظهور ثمرها وانشقاق طلعها وكوافرها من غضيضها » . اه وكان على واضع هذا النموذج لن يعيل الى أحد الاعضاء من رجال العلم الصرف ويقول له أتعرف الطلع والكوافر والغضيض ؟ ليعلم ان كان قد أحسن بنقل هذه العبارة من قاموس قديم لتكون تعريفاً في قاموس من أبناء القرن العشرين ؟ هل لي الحق مثلاً في أن أعرف الفرخ فأقول إنه :

« نقف الكتكتة بعد أن يطرح الخمل وينبت الزميك » : إلاّ ويكون مثلي في هذا كمثل من قال « أشكوك كوك كي تنكف عن » : والله لست أعلم عن أي شيء يكف كوك ، فقد غاب عني بقية العبارة .

ثم ارجع الى ص ٢ تجد ما يأتي :

المؤتمر : رب الزرع » : اه . فلماذا نقول رب ولا نقول صاحب ؟ ولِمَ الاغراب عن أهل هذا العصر ؟ ثم ان هذا جاء في معنى الاصلاح والتقوية : وليس في رب الزرع اصلاح ولا تقوية ، ثم جاء بعد ذلك : « المئبر ما يلتح به النخل : كالمأبر » . وليس في هذا اصلاح ولا تقوية . وإنما فيه معنى « النخس » وهو المعنى الثاني من المعاني التي جزئت اليها المادة. وانما الذي يأتي بمعنى الاصلاح والتقوية هو « التأبير » لا « المئبر » ، بدليل أن واضع النموذج ذكر المئبر مرة ثانية في معنى « النخس » (ص٣) فقال : شوكة العقرب ومِوضع الابرة ومارق من الرمل . على أن مارق من الرمل فيه معنى التقوية والاصلاح ، فان الأرض التي يرق رملها تكون أصلح للزراعة ، وانما تجهد السائر فيها فيقوي ذلك فيه على الامعان في الجهد ، وعضلاته على مقاومة صعوبة المشي .

ثم جاء بعد ذلك في المعنى الثاني أي معنى « نخس شيء بشيء » مايأتي : ابرة القرص ما استدق من عرقوبه ، وابرة القرن واللسان والابرة المتعادلة والابرة المغناطيسية والابرة المرقوفة وانحراف الابرة : فهل في ابرة القرص وابرة القرن واللسان وغير ذلك ما يؤدي معنى النخس ؟ . فهل تحزك يا سيدي إبرة لسانك لتقول ما قلت ؟

الملاحظة الرابعة

« لا ريب في أن المجهود الذي بذل في وضع هذا النموذج مجهود كريم ، وإنا نشكر للدكتور طه حسين بك ولمعاونيه مابذلوا من عناء ، وما قدموا من بحث ، ونرجو أن نرى معجماً على هذا الوضع ونحن أحياء »[1]

وعلى أثر هذا الاطراء وافق مؤتمر المجمع على « السير في العمل في المعجم على أساس النموذج المعروض مع رعاية ما أبدي في المناقشة من ملاحظات » اه . وكان من التوسع والاقويم أن يقال « مع مراعاة » لا « مع رعاية » والله أعلم .

وبهذا تمض المجمع عن كهله عبء طريقة التاريخية في وضع معجمه ، ولكل أجل كتاب .

اسماعيل مظهر

(١) زكي المهندس